المساواة بين الجنسين في صميم تمويل التعليم: رؤى مستقبلية لمؤتمر عام 2026

يمثل **أسبوع العمل العالمي من أجل التعليم 2026 (GAWE 2026)** الحملة العالمية السنوية الرابعة والعشرين التي تنظمها الحملة العالمية من أجل التعليم (GCE) لتعزيز الحق في التعليم. موضوع أسبوع العمل العالمي من أجل التعليم 2026 هو تمويل التعليم، مع دعوة للحكومات وصانعي القرار إلى "رفع الشعلة عالياً" للتأكيد على الحاجة الملحة لحماية الاستثمار العام في التعليم وإعطائه الأولوية وضمانه.

يُعد أسبوع العمل العالمي من أجل التعليم 2026 تذكيرًا قويًا بأن التعليم لا يمكن تهميشه. إن الإرادة السياسية القوية، وزيادة التمويل العام، والالتزام الراسخ بالإنصاف أمور أساسية لحماية الحق في التعليم. تُعد هذه المذكرة أداة لتأكيد مركزية المساواة بين الجنسين في نقاشات تمويل التعليم، مع تسليط الضوء على الحاجة إلى استثمارات موجهة وعادلة وخاضعة للمساءلة تعزز العدالة بين الجنسين.

المساواة بين الجنسين في التعليم

التعليم أساسي لبناء سلام دائم، وتحقيق التنمية المستدامة، ودفع الابتكارات للمستقبل. ومع ذلك، ظلت الالتزامات العالمية والوطنية تجاه التعليم راكدة. المساواة بين الجنسين مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالحق في التعليم. تاريخيًا وهيكليًا، تواجه الفتيات والفئات المهمشة عوائق مثل الفقر، والزواج المبكر، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والأعراف التمييزية التي تحد من الوصول إلى التعليم وإتمامه.

التعليم التحويلي من منظور النوع الاجتماعي

إلى جانب الوصول إلى التعليم، تؤكد مبادرة GAWE 2026 على الحاجة إلى تعليم يحول النظرة إلى النوع الاجتماعي، وهو ما يتجاوز مجرد تحقيق المساواة بين الجنسين. فهو يتحدى ويغير بشكل فعال الأعراف الجنسانية الضارة، والقوالب النمطية، واختلالات توازن القوى، ويشجع التفكير النقدي حول أدوار الجنسين والمساواة بينهما. ويعد هذا النهج ضروريًا لبناء مجتمعات أكثر عدالة وشمولية.

ميزانية التعليم المراعية للمنظور الجنساني:

هناك منظور آخر مهم لتقييم تمويل التعليم في إطار GAWE 2026، وهو ما إذا كانت الميزانيات الوطنية تعكس حقًا مبادئ المساواة والشمول والعدالة بين الجنسين. تدرس الميزانية التعليمية العادلة كيفية توزيع الموارد على السكان، بما في ذلك الفتيات

والأطفال ذوي الإعاقة ومجتمعات الأقليات والمتعلمين في المناطق الريفية و/أو النائية، والمتضررين من النزاعات والطوارئ. لضمان التوزيع العادل للميزانية، يلزم وجود نظام بيانات قوي مصنف حسب الجنس والإعاقة والدخل والموقع.

يحد ضعف أنظمة البيانات من قدرة الحكومة على تصميم ميزانيات تستجيب للاحتياجات. لمعالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية عبر أنظمة التعليم، يعد إعداد الميزانية المراعية للمنظور الجنساني أمرًا بالغ الأهمية، حيث يمكّن الحكومات من تحليل الإنفاق في مجال التعليم، وتحديد الثغرات في الموارد، وإعادة توجيه التمويل إلى الفئات المهمشة، وضمان المساءلة عن الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

بيئة تعليمية آمنة وشاملة

تعتمد المساواة في تمويل التعليم أيضًا على الاستثمار في بيئات تعليمية آمنة وشاملة. ويتم ضمان ذلك من خلال توفير مرافق منفصلة للجنسين وسهلة الوصول، وبنية تحتية ومواد تعليمية ملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة، ومناهج دراسية شاملة، وتدريب المعلمين، ومنع العنف القائم على النوع الاجتماعي في المدارس.

الاستثمار في تعليم الفتيات والعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات

أظهرت الأبحاث أن الاستثمار في تعليم الفتيات له آثار طويلة الأمد، بما في ذلك تحسين النتائج الصحية، وزيادة المشاركة الاقتصادية والدخل، وفوائد بين الأجيال.

وتعمل الاستثمارات الموجهة التي تعزز مشاركة الفتيات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) على تحدي القوالب النمطية الجنسانية، وتوسيع الفرص الاقتصادية، وبالتالي زيادة سلطة النساء في اتخاذ القرار داخل الأسرة والمجتمعات المحلية.